دور المنظمات الدولية والأقليمية في حماية البيئة من التلوث

م. د عادل مطشر حسن البلداوي
كلية الأمام الجامعة/ بلد-قسم القانون

المقدمة

البيئة هي المجال الحيوي الذي يعيش فيه الأنسان والحيوان والنبات وفيها العوامل التي تساعد على أستمرار الحياة وتقدمها.

ولاشك ان البيئة الطبيعية كانت في العصور الماضية أكثر أستجابة لمتطلبات الحياة منها في العصور المتأخرة، بفعل الأنسان وما أنتجه من مواد كيمياوية وصناعات تنتج عنها مواد مؤثرة في سلامة البيئة ونقائها، حتى اصبح موضوع البيئة من المشكلات العالمية التي تواجه الأنسانية جمعاء لأن أثارها السلبية في بعض الأحيان لا تحدها الحدود ولا تقيدها القيود، كما ظاهرة الأحتباس الحراري التي اصبحت مشكلة عالمية بسبب أنخافض نسبة الأوزون بفعل المواد الكيمياوية التي تلقيها المعامل والشركات والمفاعيل النووية.

تعد البيئة تراثاً مشتركاً للإنسانية - تتميز بترابط عناصرها والتي لاتعرف حدودا معينة بسبب تحركها وتجاوزها لحدود الدول، خاصة طبقات الهواء ومجاري المياه التي من الممكن أن تنقل المواد الملوثة إلى مسافات بعيدة . وبذلك فأن معالجة هذه المشكلات والتصدي لها تتطلب عملاً جماعياً منظماً تشارك فيه جميع الدول وليست دولة أو مجموعة من الدول، وعلى سبيل المثال فأن معالجة ظواهر عالمية كظاهرة التلوث العابر للحدود تتطلب أتفاقاً دولياً، وقرارات مشتركة، وقواعد وإجراءات لغرض تطبيق جزاءات فعّالة (Effective Sanction)، ويمكن للمنظمات أن تواجه المشكلات البيئية على المستوى العالمي وذلك من خلال وضع مفاهيم وآليات فعّالة للسيطرة على هذه المشكلات ومنع مصادر التلوث وتطبيق الجزاءات، فمعالجة المشاكل البيئية تتطلب تعاوناً دولياً، وقيام المنظمات الدولية باتخاذ إجراءات كفيلة بتحقيق الصالح العام، وهذا ما أكدته ديباجة إعلان ستوكهولم للبيئة البشرية عام ١٩٧٢، وهذا ما اكده المبدأ (١١) من الإعلان نفسه على أهمية التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لغرض الاتفاق بشأن مجابهة الآثار المالية المترتبة على تطبيق التدابير البيئية على الصعيدين الوطني والدولي، كما جاء في المبدأ (٢٥) من الإعلان نفسه الذي نص (على الدول أن تكفل قيام المنظمات الدولية بدور منسق وفعال ونشيط من أجل حماية البيئة وتحسينها). وقد فرض المبدأ (٢١) من الميثاق العالمي للطبيعة التزامات بيئية على المنظمات الدولية والدول والأفراد والمؤسسات للتعاون من أجل الحفاظ على الطبيعة .

أولا - اهمية البحث : تكمن اهمية البحث فيما يلي :

١- زيادة حالة الاضرار بالبيئة على المستويين الاقليمي والعالمي مما ادى الى حدوث اثار سلبية في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية .

٢- زيادة الحروب في مناطق العالم واستخدام سلاح تلويث البيئة في النزاعات المسلحة مما يؤدي الى اضرار في مكونات البيئة .

٣- تنامي مخاطر التلوث البيئي العابر للحدود وتأثيره الضار على بيئة الدول والعالم باسره .

ثانيا - أشكالية البحث : يتناول هذا البحث ضعف التنظيم القانوني على المستويين العالمي والأقليمي لحماية البيئة من التلوث فعلى الرغم من كثرة الاتفاقيات المبرمة والمؤتمرات الدولية المعقودة بشأن حماية البيئة من التلوث الا اننا نجد غياب الفعالية اللازمة لنصوص واعلانات هذه الاتفاقيات والمؤتمرات في وضع المعالجات الجدية والحقيقية للمشاكل البيئية على ارض الواقع .

ثالثا - منهجية البحث : اعتمد الباحث في بحثه على المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل نصوص الاتفاقيات الدولية واعلانات مبادئ المؤتمرات الدولية واراء الفقهاء بشان حماية البيئة من التلوث للتوصل الى معرفة الاخطار الجدية التي تهدد البيئة الطبيعية وذلك من اجل صياغة الحلول والمعالجات المناسبة لمشكلة التلوث البيئي .

رابعا / خطة البحث : أقتضت طبيعة الموضوع توزيعه الى مطلبين قبلها مقدمة وتليها الخاتمة كما يلي: البحث يتكون من مطلبيين تسبقه مقدمة وتاليه خاتمة (استنتاجات وتوصيات)

١- **المطلب الاول :** دور المنظمات العالمية في حماية البينة من التلوث.

٢- **المطلب الثاني :** دور المنظمات الإقليمية في حماية البينة من التلوث.

المطلب الأول: دور المنظمات العالمية في حماية البيئة من التلوث

المنظمة العالمية: هي المنظمة التي يتم تكوينها بطريقة تسمح فيها لأية دولة من الدول الانضمام أليها، ما دامت تتوافر فيها الشروط التي يتطلبها ميثاقها مثل عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة[١]، وتكون المنظمة عالمية إذا أتسع نطاق الأهداف التي تسعى أليها لتشمل أوجها متعددة من أوجه التعاون الدولي[٢]، إذ لا ينحصر هدف المنظمة العالمية ونشاطها بموضوع معين، أو منطقة جغرافية واحدة، فالمنظمة العالمية هي منظمة دولية شاملة عامة الأهداف[٣].

---

[١] د. فخري رشيد المهنا & د. صلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، دار الكتب للطباعة، بغداد، ١٩٩١، ص٨٧ وما بعدها.

[٢] د. محمد عزيز شكري & د. ماجد الحموي، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، جامعة دمشق، كلية الحقوق، ٢٠٠٣، ص٧٢ .

[٣] يرى بعض الفقهاء إن تطبيق نظرية المنظمة العالمية تبعا لأنشطتها يجعلنا في مواجهة منظمات تجمع العديد من السلطات والأنشطة مما يتعذر تصنيفها تحت نشاط معين أو سلطة معينة، للمزيد من التفاصيل ينظر د. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي ،مطبعة الموصل،١٩٩١، ص٩٨.

في ضوء ما تقدم سنبحث دور بعض المنظمات العالمية المعنية بحماية البيئة. و هناك العديد من المنظمات العالمية التي تعني بشؤون حماية البيئة من التلوث سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذه المنظمات من اكثر التي تزيد على ستين منظمة- بحيث لا يسع مثل هذا البحث تغطيتها واستيعابها. لذا ستقتصر على بيان أبرزها وفقاً للأتي:

أولا : منظمة عصبة الأمم

نتيجة للويلات التي خلفتها الحرب العالمية الاولى (١٩١٤_١٩١٨) م والذي أدى الى تنامي الشعور بضرورة السعي إلى إيجاد تنظيم دولي قادر على تجنيب البشرية ويلات الحرب وأثارها المدمرة على البيئة والكائنات الحية الأخرى، والاتجاه نحو حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وكان إنشاء عصبة الأمم نتيجة لجهود بعض القادة الذين اجتمعوا وشكلوا لجنة حكومية برئاسة الرئيس الفرنسي (ليون بورجوا) لوضع نظام عصبة الأمم في ميثاق دولي يعرف بعهد عصبة الأمم، وأُدمج هذا الميثاق مع معاهدات الصلح التي تلت الحرب العالمية الأولى، ووضع مشروع التنفيذ عام ١٩٢٠ويقع العهد من ستة وعشرين مادة ومقدمة، أعلن فيها أغراض العصبة، وهي توثيق التعاون الدولي بين الأمم وضمان السلم والأمن الدوليين[١] .

جاءت أهداف العصبة في تحقيق السلام والأمن ويتأتى تحقيق ذلك، بالتعاون الإيجابي بين الدول ذات السيادة ، وتتلخص هذه الأهداف إلى العمل من أجل السلم الدولي بالعمل على تحقيق تخفيض السلاح، وفض المنازعات بالطرق السلمية، وعلانية المعاهدات وإعادة النظر فيها وإنماء التعاون الدولي، الذي استهدفت فيه عصبة الأمم العمل على تحقيق التعاون الدولي في شتى مجالات الحياة، وهو الأمر الذي بدا واضحا في ديباجة العهد، ولو لاحظنا المادة ٢٣ من العهد لوجدنا أنها جاءت بصيغة خاصة من حيث إهتمام العصبة بالتعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بوجه عام، والتي نرى أنها من الممكن إن تدخل بجوانب مهمة لحماية البيئة والحفاظ عليها[٢].

وتعد البيئة أحد المسائل المهمة التي تدخل في الجوانب الأقتصادية والأجتماعية والأنسانية لأنها تمثل المحيط الحيوي الذي يزاول فيه الأنسان مختلف نشاطاته، وقد اقتضى نشاط العصبة في الميادين المختلفة إلى إنشاء هيئات عدة لمعاونتها في عملها نذكر منها، هيئة الشؤون الاقتصادية والمالية، وهيئة الشؤون الاجتماعية، هيئة شؤون المواصلات والنقل، ولجنة السلاح ولجنة حماية الطفولة، ولجنة التعاون الفكري، إلى غير ذلك من الهيئات [٣].

---

[١] د. خليل إسماعيل الحديثي، المصدر نفسه، ص١٠٣ وما بعدها .

[٢] وفقا لأحكام الاتفاقية الدولية المعقودة حاليا أو التي سيتفق عليها فيما بعد، يتعهد أعضاء العصبة : المادة(١) فقرة (ز)"السعي إلى اتخاذ الخطوات اللازمة في المسائل ذات الأهمية الدولية لمنح الأمر برقابتها " لذلك نرى إن هذه الفقرة مطاطة، والتي من الممكن إن تكون من المسائل ذات الأهمية التي تتخذ عصبة الأمم الإجراءات المناسبة لها، وهي مسألة البيئة وحمايتها، إذ النص يبيح لعصبة الأمم إن تتولى حماية البيئة لو قدر لها ذلك .

[٣] د. محسن أفكيرين، مصدر سابق، ص١٨٧.

إما من ناحية دور عصبة الأمم في حماية البيئة فلم يكن لها نشاط بارز، إذ لم تكن مشكلة البيئة ذات الاهتمام البارز في ذلك الوقت، سوى إقتراح واحد قدمته بريطانيا العضو في عصبة الأمم إلى هيئة المواصلات والنقل التابعة إلى عصبة الأمم، لأعداد مشروع معاهدة دولية لحماية البيئة البحرية، فوافقت عليه، وشكلت لجنة خبراء واجتمعت في تشرين الأول /أكتوبر من عام ١٩٣٤ وبعد إن فرغت من مهمتها دعت مجلس العصبة إلى عقد مؤتمر دولي لهذا الموضوع وتقرر إن يجتمع المؤتمر عام ١٩٣٦، لكنه لم ينعقد بسبب التوتر الدولي الذي أدى بعد ذلك إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وتفكك عصبة الأمم[١]، **ويمكن القول** إن ميثاق عصبة الأمم جاء بنصوص عامة ومبادئ تحث على الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولو قدر لعصبة الأمم أن تبقى لأصبحت من أهم المنظمات التي تولي إهتماماً بالبيئة.

ثانيا : الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

في مطلع عام ١٩٦٨اهتمت منظمة الأمم المتحدة بالشؤون البيئية وبشكل متزايد، عندما أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وتبعته الجمعية العامة، بعقد مؤتمر دولي لحماية البيئة أطلق عليه مؤتمر ستوكهولم حول البيئة البشرية (١٩٧٢)[٢]، والذي كان بمثابة نقطة تحول في أنشطة منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة، وكان من أهم الإنجازات التي حققها مؤتمر ستوكهولم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الذي أصبح جهازا دائما منبثقا عن الجمعية العامة هدفه رصد التغييرات الهامة التي تطرأ على البيئة وتشجيع وتنسيق السياسات البيئية، وتزويد الحكومات بالمعلومات الضرورية المتعلقة بمكافحة التغييرات البيئية الضارة سواء كانت بفعل الإنسان أو الطبيعة[٣].

وقد تم تحديد أهداف وإستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون الدولي البيئني من قبل مجلس إدارة البرنامج في دورته الثالثة في عام ١٩٧٥م وكالآتي:

١- أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

أ- المساهمة في تطوير القانون البيئي على المستويين الأقليمي والوطني.

---

[١] د. عامر محمود طراف، اخطار البيئة والنظام الدولي،ط١،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت، ١٩٩٤،ص٩٦.

[٢] جابر ابراهيم الراوي، المسؤولية الدولية عن الاضرار الناتجة عن تلوث البيئة،مطبعة الادارة المحلية بغداد،١٩٨٣،ص٧١

[٣] أصدرت الجمعية العامة التوصية رقم (٢٩٩٧)، في الدورة رقم (٢٧) بتأريخ (١٥) كانون الأول عام ١٩٧٢، تقضي بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدأ نشاطه منذ عام ١٩٧٣. وتم وضع هيكل تنظيمي له يتكون من لجنة التنسيق الإدارية، ومجلس إداري يضم (٥٨) دولة عضو، تنتخبها الجمعية العامة لفترة ثلاث سنوات، ومن أمانة عامة دائمة يرأسها مدير تنفيذي تنتخبه الجمعية العامة لفترة أربع سنوات مقرها نيروبي، وللأمانة العامة ستة مكاتب إقليمية موزعة جغرافياً في كل من جنيف ونيويورك وبانكوك ومكسيكوستي وبيروت ونيروبي، وأخيراً هناك صندوق للبيئة يُدار من قبل المقر الرئيسي في نيروبي.

ب- المساهمة في قانون دولي يتلائم مع الأحتياجات الناتجة عن الأهتمام بالبيئة استناداً إلى إعلان ستوكهولم.

٢- استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة [١]:

أ- تطوير أساليب التعاون الدولي لبحث مواضيع بيتية محددة بغية تسهيل تقييم القانون البيئي في تلك المواضيع.

ب- حث المنظمات الدولية لإدخال القانون البيئي ضمن أنشطتها.

ت- تقديم المساعدات الفنية للدول النامية بغية تطوير : تشريعاتها البيئية.

ث- تكييف القوانين البيئية الوطنية مع متطلبات القانون الدولي البيئي.

ج- تشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية التي تتناول القضايا البيئية العالمية» كاستغلال قيعان البحار والتغيرات في الأرصاد الجوي.

ح- تشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية والثنائية بشأن قضايا بيئية محددة في مناطق جغرافية معينة، كالأنهار الدولية والملوثات عبر الحدود الوطنية.

وتتكون طريقة عمل (UNEP) من ثلاث مراحل متعاقبة وهي[٢] :

المرحلة الأولى : وهي عبارة عن أنشطة وفعاليات يتم اختيارها وتحظى بدعم من صندوق البيئة.

المرحلة الثانية : جمع المعلومات حول المشاكل البيئية والجهود المبذولة لإيجاد معالجات لها، ويتم دمجها في تقرير يتناول حالة البيئة، ويقدم إلى مجلس الإدارة.

المرحلة الثالثة : تحديد الأهداف والإستراتيجيات اللازم اتخاذها من خلال القيام ببعض الأعمال.

وتنفيذاً لما تضمنته خطة عمل مؤتمر ستوكهولم من توصيات. قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتحديد خطط وسياسات البرامج البيئية وركزّها في الجوانب الرئيسية التالية :

١- المحيطات
٢- المستوطنات البشرية
٣- الرقابة الارضية
٤- الكوارث الطبيعية
٥- الادارة البيئية
٦- الصحة الانسانية والبيئية
٧- التدريب والتعليم البيئي والمساعدة الفنية للإعلام

---

[١] لمزيد من التفاصيل حول ستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ينظر: الجزء السادس من التقرير الصادر عن (UNEP) لعام ١٩٨١، الوثيقة: UNEP Report No. 2, 1981, Chapter VI؛ متاح على العنوان التالي:

http://www.unep.org.html (23.06.2003.(

[2] Kiss and Shelton: International environment law, 1991, op. cit., p.61.

وقد عهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى المجلس الإداري لـ (UNEP) الوظائف والمسئوليات الآتية [١]:

١- تعزيز مساهمة الهيئات العلمية المختصة في اكتساب وتقييم وتبادل المعلومات والمعرفة البيئية.
٢- استلام وعرض التقارير الدورية للمدير التنفيذي لِـ (UNEP) بخصوص تنفيذ البرامج البيئية ضمن نظام الأمم المتحدة.
٣- تعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة وتقديم التوصيات والسياسات الملائمة لهذا الغرض.
٤- وضع الأنظمة الإرشادية العامة لتوجيه وتنفيذ البرامج البيئية في إطار نظام الأمم المتحدة.
٥- جعل الموقف البيئي العالمي تحت المراجعة والمتابعة المستمرة.
٦- تمويل البرامج البيئية: يعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة هيئة دولية مختصة بشؤون البيئة، كما يعد وبحق الجهاز المختص على المستوى التنظيم الدولي في توجيه النشاطات البيئية للدول، فقد ساهم في تعبئة الرأي العام وإقناع الحكومات لإعادة تنظيم الأستبيان لحماية البيئة؛ فهو يقوم بتقديم الاقتراحات والدراسات والتوصيات البيئية ويراقبها؛ كما يقوم بجمع البيانات العلمية المتعلقة بالبيئة، ويوفر المعلومات البيئية للحكومات والجمهور[٢].

وقد أحرز (UNEP) تقدماً ملحوظاً في الميدان القانوني: فتمثل أول نشاط له بمحاولة استندت على المبدأ (٢٢) من إعلان ستوكهولم، حيث يدعو هذا المبدا إلى تطوير القواعد الدولية المتعلقة بالمسؤولية وتعويض ضحايا التلوث العابر للحدود. وقام (UNEP) أيضاً بتطوير برنامج بشأن البحار الإقليمية، وكذلك قام بتطوير الخطوط الرئيسية للتغيير الاصطناعي للجو[٣] .

وقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ على عمل (UNEP) في الإسهام في تطوير وتقنين قواعد جديدة في القانون الدولي لمواجهة المتطلبات الجديدة التي ولدتها الاهتمامات البيئية. وكانت سياسة (UNEP) لتطوير قواعد القانون الدولي قد استندت على العمل المنسق والتعاون مع الحكومات والهيئات الدولية الحكومية من أجل جمع البيانات لاستخدامها في صياغة المبادئ العامة، والقواعد التي تكفل تطبيق المبادئ التي نص عليها إعلان ستوكهولم ودفعها إلى حيز التنفيذ.[٤]

---

[١] عقيلة هادي عيسى: نحو حماية دولية لحقوق الانسان في البيئة ،رسالة ماجستير من كلية القانون جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١٠٤

[٢] سهير ابراهيم حاجم: المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون جامعة بغداد، ٢٠٠٥،ص٩٣

[٣] صلاح الحديثي: مصدر سابق، ص٨٥.

[٤] عقيلة هادي عيسى: مصدر سابق، ص١٠٧

ثالثا : منظمة العمل الدولية (ILO)

لقد تم انشاء منظمة العمل الدولية (ILO) في ظل عصبة الأمم في ١٩١٩/٤/١١ ومقرها في جنيف، ولكن كانت هذه المنظمة مستقلة عنها وتسمح لكافة الدول سواءً كانت أعضاء في العصبة أو غير أعضاء بالانضمام إليها، وبالنظر إلى أنها منظمة مستقلة ومتخصصة: فقد أبرمت مع هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ اتفاقية تهدف إلى تبادل التعاون والتمثيل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي[١] .

لقد عقدت وأصدرت منظمة العمل الدولية ومنذ عام ١٩١٩ أكثر من (١٥٨) اتفاقية و(١٦٨) توصية، كان الهدف منها هو تحسين بيئة العمل والعمال، فالتوصية رقم (١٥٦) لعام ١٩٧٧ على سبيل المثال، تخص بيئة العمل والمشاكل التي تواجه العمال فيها كتلوث الهواء والضجيج[٢] .

وفي عام ١٩٨٨ عقدت المنظمة مؤتمرها الإقليمي الأفريقي السابع، حيث تبنت قراراً يتعلق بحماية بيئة العمل والبيئة العامة في القارة الأفريقية. ودعت كل الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات مختلفة تخص المواضيع ذات الصلة بالعمل والبيئة العامة، بما في ذلك النفايات الخطرة، وتبنت منظمة العمل الدولية اتفاقية حول السكان الأصليين سنة ١٩٨٩، واتفاقية تتعلق باستخدام الكيمياويات في مكان العمل سنة ١٩٩٠، وكلتاهما تتضمنان مواد ذات صلة مباشرة بحماية البيئة، كما وتتعاون المنظمة مع المنظمات والوكالات الأخرى، كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأجل تقوية حماية العمال المعرضين للمواد الكيمياوية والإشعاع من المخاطر[٣].

رابع : منظمة الأغذية والزراعة الدولية [٤](FAO)

بعد ان تم التصديق على دستور منظمة الأغذية والزراعة الدولية تم انشاء هذه المنظمة من قبل اعضاء مؤتمر الامم المتحدة للاغذية والزراعة عام ١٩٤٥، وتعمل هذه المنظمة على رفع مستويات المعيشة وتوفير الإمدادات الغذائية للعالم على نطاق واسع، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من دستور منظمة الأغذية والزراعة على أن (تعمل المنظمة على النهوض حسب الاقتضاء على المستوى الوطني والدولي، بالحفاظ على المصادر الطبيعية). واستناداً إلى هذه الفقرة قرر مجلس المنظمة عام ١٩٧٢ بأن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بخصوص الحفاظ على المصادر الطبيعية ذات صلة وثيقة بالبيئة، باعتبار أن هذه المصادر تعد من العوامل الطبيعية للبيئة البشرية[٥]. وقد عقدت منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٧٧ مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بشأن التعاون في مجالات بيئية عديدة من بينها

---

[١] عبد السلام صالح عرفة: مصدر سابق، ص٢٤٨.

[٢] بدرية عبد الله العوضي: نظرة قانونية للأحداث المحلية والإقليمية والدولية، مطبعة جامعة الكويت،الكويت،١٩٨٢، ص٦٤.

[٣] فراس صابر أحمد الحديثي: مصدر سابق، ص ٦٣.

[٤] اختصار لـ: (Food and Agriculture Organization).

[٥] د. عبد السلام صالح عرفة: مصدر سابق، ص٢٥١.

تطوير القانون الدولي البيئي، من خلال جمع ونشر المعلومات البيئية، والقيام بإجراء الدراسات القانونية البيئية، وإعداد الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية والعمل على تنفيذها، كاتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث لعام ١٩٧٦ التي أعدت من قبل المنظمة منذ عام ١٩٦٩ وتبناها فيما بعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد وافق المؤتمر العام للمنظمة على إدراج موضوع تطوير الإجراءات للحد من تدهور وإتلاف الموارد الطبيعية وكذلك معالجتها وزيادة قدرتها الإنتاجية ضمن الخطة المتوسطة الأجل لأهداف المنظمة لعام ١٩٧٩[١] . وقد عقدت المنظمة أيضا مؤتمر (دن بوش) المعني بالزراعة والبيئة في هولندا سنة ١٩٩١، الذي أكد على أهمية التخفيف من حدة الفقر وتقديم الموارد إلى المزارعين. وتبنت المنظمة في ذلك المؤتمر مبدأ (التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار) والذي يؤكد على الحد من استخدام المواد الكيمياوية غير المأمونة في الزراعة، وإدارة الآفات ونظم التغذية المتكاملة للنباتات الهادفة إلى الحد من استخدام المدخلات التي تترك فضلات مضرة بالمحيط البيئي. وقد ساهمت منظمة الأغذية والزراعة الدولية سنة ١٩٩١ في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وقدمت خبراتها في مجال التنوع الحياتي والمحيطات والغابات والأراضي الزراعية[٢].

خامسا / المنظمة البحرية الدولية (IMO)[٣]

في عام ١٩٥٨ تم تاسيس المنظمة البحرية الدولية، وتعني هذه المنظمة بالتلوث البحري الناجم عن ناقلات النفط، وتعتبر هذه المنظمة بمثابة السكرتارية التنفيذية لمعظم الاتفاقيات الدولية لمنع تلوث البيئة البحرية، فالجزء الأكبر من نشاط هذه المنظمة ينحصر في مجال حماية البيئة البحرية ومعالجة مشاكل التلوث البحري. وتهدف المنظمة إلى تبني المعايير العملية لدى الدول بشأن السلامة البحرية، بالإضافة إلى منع ومراقبة التلوث البحري بسبب السفن وبيان الجوانب القانونية بشأنها وأنشأت المنظمة لتحقيق هذا الغرض (لجنة البيئة البحرية) عام ١٩٧٣، بغية تيسير مهام المنظمة ووضع الاتفاقيات المعنية بالتلوث البحري موضع التنفيذ[٤]، كما تعمل المنظمة على تشجيع الحكومات للتعاون من أجل تنفيذ المعايير المقبولة دولياً في مجال مكافحة التلوث البحري في الحالات الطارئة، وأيضاً تقديم المساعدات للدول النامية. وقد أدت مبادراتها إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية بخصوص التلوث في البيئة البحرية، ومن أهمها اتفاقية منع تلوث البحار، المنعقدة في لندن عام ١٩٥٤ والاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية عن الأضرار الناتجة عن التلوث بالزيت، المنعقدة في بروكسل عام ١٩٦٩، والاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناتج عن التلوث بالنفط،

---

[١] د. صلاح حسن مطرود : السيادة وقضايا حقوق الانسان وحرياته الاساسية، اطروحة دكتوراه من جامعة بغداد، ١٩٩٥،ص١٦٦.

[٢] عقيلة هادي عيسى: مصدر سابق. ص١٦٦.

[٣] اختصار لـ: (International Maritime Organization).

[٤] ينظر: فراس صابر أحمد الحديثي: مصدر سابق، ص ص٧٠-٧٢

المنعقدة أيضاً في بروكسل عام ١٩٧١، والاتفاقية الدولية لمنع التلوث الذي تتسبب فيه السفن، المنعقدة في لندن عام ١٩٧٣، وقد دخلت جميع هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ[١].

من كل ما تقدم يتبين لنا بأن المنظمات الدولية (العالمية منها والإقليمية) وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة تلعب دوراً فعالاً ونشيطاً فى مجال المحافظة على الطبيعة وحماية البيئة من التلوث، ويتجلى ذلك في المساهمة الفعالة لهذه المنظمات في تطوير قواعد الحماية الدولية للبيئة، وفي توفير الأرضية المناسبة لعقد المؤتمرات وإبرام الاتفاقيات الدولية البيئية، وكذلك في تبني هذه المنظمات للعديد من القرارات والتوصيات واللوائح الكفيلة لمعالجة المشاكل البيئية الدولية، وأيضاً في اتباع هذه المنظمات لسياسة (إيصال الوعي البيئي) القائمة على فتح حوار مع قطاع الصناعة والبرلمانيين وجماعات الإغاثة والجماعات الشبابية والنسائية والدينية وغيرهم ممن يتجاوبون مع الرسالة البيئية.

المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية في حماية البيئة من التلوث

باتت كثير من المنظمات الدولية الإقليمية مرتبطة بشكل أو بآخر بأنشطة وفعاليات في مجال حماية البيئة من التلوث، بشكل مباشر او غير مباشر بحيث أصبح لهذه المنظمات الإقليمية دورٌ فعال في تطوير القانون الدولي البيئي، وستقتصر دراستنا على أعمال ونشاط أبرز المنظمات الدولية الإقليمية» وكما يأتي:

أولا : منظمة الدول الأمريكية (OAS)[٢].

لقد تم عقد اول مؤتمر ضم الدول الامريكية في الثاني من اكتوبر(تشرين اول) عام ١٨٨٩م بدعوة من حكومة الولايات المتحدة، نتج عنه إنشاء مكتب تجاري بواشنطن مهمته تزويد الدول الأمريكية بالمعلومات الاقتصادية والتشريعية، وقد تغيّر اسم هذا المكتب عام ١٩٠١م ليصبح الاتحاد الأمريكي، تتم إدارته من قبل مجلس إدارة يتكون من ممثلي الدول الأمريكية[٣] المعتمدين لدى الولايات المتحدة الأمريكية[٤].

على الرغم من عدم تطرق ميثاق منظمة (OAS) إلى موضوع حماية البيئة من التلوث، إلا أن المنظمة اهتمت بالعديد من الأنشطة البيئية، سيما تلك المتعلقة بحماية الطبيعة. فقد أوصى المؤتمر الثامن للمنظمة عام ١٩٣٨ بتشكيل لجنة من الخبراء من أجل دراسة المشاكل المتعلقة بالطبيعة والحياة البرية في الدول الأمريكية، وقامت اللجنة بإعداد مشروع اتفاقية حول حماية الطبيعة والحفاظ على الحياة البرية في نصف الكرة الغربي، وقد أقرت الدول الأعضاء في المنظمة هذه الاتفاقية في واشنطن عام ١٩٤٠م، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٤٢. وتتبنى إجراءات محددة للتعاون والتنسيق المتبادل لحفظ الطبيعة

---

[١] ينظر: فراس صابر أحمد الحديثي: المصدرالسابق، ص ص٧٠-٧٢

[٢] اختصار لـ: (Organization of American State)

[٣] الدول الأعضاء في المنظمة هي: الولايات المتحدة: البرازيل، الأرجنتين، شيلي، فنزويلا، بوليفيا، بيرو، أورغواي، إكوادور، كولومبيا، بنما، باراغواي، الدومينيكان، هاييتي، هندوراس، غواتيمالا، سلفادور، نيكاراغوا، كوستاريكا، ترينيداد وتوباجو، جامايكا.

[٤] ينظر: د. عبد السلام صالح عرفة: المنظمات الدولية والإقليمية ط٢ الدار البيضاء الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية العظمى ،١٩٩٩ص ٤٥٣-٤٥٨.

واتخاذ التدابير الضرورية لإدارة الحياة البرية والطبيعة، وحماية الأصناف المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات[١].

وقد عقدت منظمة (OAS) العديد من الاجتماعات الفنية بعد عام ١٩٧٦، تناولت الأوجه القانونية لتنفيذ اتفاقية واشنطن المشار إليها وأوصى التقرير الختامي للاجتماعات بإقرار البنود القانونية الضرورية على الصعيدين الدولي والوطني لضمان الاستقرار الأيكولوجي[٢] والتنوع البيولوجي، وحفظ التربة والأنظمة الإيكولوجية البحرية، والمراقبة البيئية[٣].

وكان لغياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول الأعضاء في المنظمة وخاصة الولايات المتحدة بسبب ضغط أصحاب المصالح واستمرار نهجها بالإبقاء على دورها القوي في العالم، وكذلك تراكم الديون على الدول النامية الأعضاء في المنظمة، الأثر الفعّال في عجز المنظمة عن معالجة العديد من المشاكل البيئية إذا ما قيست بمنظمة (UNECE)[٤].

ثانيا : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

في ٣٠ سبتمبر (ايلول) عام ١٩٦١ تم تاسيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقتضى معاهدة التعاون الاقتصادي والإنمائي الموقعة في باريس في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٦٠م[٥]. ينصب نشاط هذه المنظمة بالدرجة الأساس على المشاكل الاقتصادية ذات النطاق الواسع لتمتد إلى العديد من القضايا ومن بينها حماية البيئة من التلوث، وفي عام ١٩٧٠ أنشأت المنظمة لجنة حول حماية البيئة، مهمتها تقديم العون إلى حكومات الدول الأعضاء في المنظمة لتحديد سياساتها بشأن مشاكل البيئة، وتتولى اللجنة مسؤولية تقويم أثر الإجراءات البيئية على التغييرات الدولية[٦].

وقد ساهمت المنظمة في تطوير القانون الدولي البيئي، ولعبت دوراً فعالاً في مجال حماية البيئة من التلوث، من خلال صياغتها لتوصيات مصحوبة بإعلانات المبادئ أحيانا، ووضعت المنظمة المعايير الاساسية المناسبة للتلوث العابر للحدود الوطنية [٧]، وكانت (OECD) رائدة في استنباط القواعد الأساسية للقانون الدولي البيئي، وبضمنها

---

[١] صلاح الحديثي: النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، اطروحة دكتورى، جامعة بغداد ،١٩٩٥،ص٩٢.

[٢] هو أحد فروع البيولوجيا أو علم الأحياء، يدرس علاقة الكائنات الحية مع بعضها البعض، ومع محيطها أو بيئتها.

[3] A. Kiss and D. Shelton, 1991, op. cit., p.86-89.

[٤] ينظر: بول كندي: الاستعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: مجدي نصيف، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤ ص ١٤٠، وص ١٤٦

[٥] وتتألف المنظمة من جميع دول غربي أوروبا بالإضافة إلى أستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

ينظر: د. عبد السلام صالح عرفة: مصدر سابق، ص٤١٧.

[6] A. Kiss and D. Shelton, 1991, op. cit., p.77.

. [7] Neil Gunninham and Peter Grabosky: Smart regulation, designing environment policy, Clarendon press, Oxford, 1998, pp.68-71

الالتزام بالإبلاغ والاستشارة بشأن الحوادث البيئية الطارئة، ومبدأ (الملوّث يدفع Polluter Pays) .[١]

بالإضافة إلى ذلك فقد قامت المنظمة بتنظيم استخدام الكيماويات والنفايات الصناعية والمخلفات النووية، وقد أقرت (OECD) توصية لضمان أن تعمل الدول الأعضاء على الأخذ بنظر الاعتبار الشروط البيئية عند تشخيص وتخطيط وتنفيذ وتطوير المشاريع التنموية المقترحة من أجل التمويل*. وقد أصدرت المنظمة عدة دراسات حول حماية البيئة من التلوث، أبرزها دراسة حول مشاكل انتقال التلوث عام ١٩٧٤، ودراسة بشأن الجوانب القانونية لانتقال التلوث عام ١٩٧٧[٢].

ثالثا : اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UNECE)[٣]

تم انشاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٤٧م. وتتألف اللجنة من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية بحكم العلاقة الاقتصادية التي تربطها بأوروبا[٤]. أنشأت اللجنة العديد من اللجان في مجال الكهرباء والصناعة والإنشاء والنقل و الأيدي العاملة وتنمية التجارة بين دول القارة الأوروبية. ومقر اللجنة هو في جنيف[٥]. في عام ١٩٥٦ درست اللجنة قضية تلوث المياه من خلال لجنتها المتخصصة بالنقل، وفي عام ١٩٦٣ ركزت لجنة إنتاج الفحم على موضوع تلوث الهواء عن طريق مصانع الفحم، ثم بدأت لجنة الطاقة الكهربائية تهتم بالتلوث الناتج عن منشآت التسخين، وفي عام ١٩٦٧ كانت حماية البيئة من التلوث تحظى باهتمام أوسع، وأدى ذلك إلى ضرورة جعل التعاون البيئي من بين أربعة أهداف رئيسية لبرنامج اللجنة حول النفايات، وفي نيسان/ أبريل عام ١٩٧١ أسست (UNECE) جهازاً مكرساً تماماً لحماية البيئة وتحت اسم (المستشارون الحكوميون لدول اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل مشاكل البيئة) ووظيفتهم هي إجراء فحص وتقييم دوري لحالة البيئة في الدول الأوروبية، كفحص السياسات والمؤسسات والقوانين الوطنية ودراسة المضمون الدولي للسياسات البيئية.إن أبرز مساهمة للجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال حماية البيئة من التلوث، تكمن في: توسيع وتطبيق (اتفاقية التلوث بعيد المدى للهواء عبر الحدود) المبرمة في جنيف عام ١٩٧٩، وإقرار اللجنة الفرعية التابعة للـ (UNECE)[٦].

---

[١] صلاح الحديثي: مصدر سابق، ص٩٢.

[٢] صلاح الحديثي: المصدر السابق، ص٩٢.

[٣] اختصار لـ: (European Commission of Economic United Nation's).

[٤] «وهذه الدول هي: فرنسا، بلجيكا، الدانمارك، اليونان، ايرلندا، أيسلندا، بريطانيا، السويد، سويسرا، تركيا، هولندا، البرتغال، لكسمبورغ، النرويج، النمسا، إسبانيا. والقادة العسكريون للدول المحتلة لألمانيا وهي: فرنسا، بريطانيا، وأمريكا نيابة عن ألمانيا الغربية، إلى أن حلت الأخيرة محل السلطات المحتلة وأصبحت عضواً كاملاً في المنظمة في ١٩٤٩/١٠/٣١ بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا ويوغسلافيا كأعضاء منتسبين»، ولكنها بعد أنتهاء الحرب الباردة أنظم اليها كثير من الدول حتى أصبحت تضم (٥٦) بلداً يشمل اوربا الغربية والوسطى والشرقية وبلدان أسيا الوسطى وامريكا الشمالية.

[٥] ينظر: د. عبد السلام صالح عرفة: مصدر سابق، ص١٩٢. -١٥٢

[٦] صلاح الحديثي: مصدر سابق؛ ص ٩٠.

رابعا : منظمة الاتحاد الإفريقي

لعبت منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) دوراً في المحافظة على البيئة في القارة الأفريقية من خلال أبرام عدة اتفاقيات لحماية البيئة من التلوث منها اتفاقية الجزائر للمحافظة على الموارد الطبيعية عام ١٩٦٨م، واتفاقية وقاية البيئة النباتية من التلوث في إفريقيا عام ١٩٦٩ وأيضا اتفاقية بامكو عام ١٩٩١ الخاصة بحماية الدول الإفريقية من النفايات المشعة والخطرة، وهذه الاتفاقية أعقبت التوقيع على الاتفاقية العالمية في بازل بسويسرا عام ١٩٨٩ الخاصة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة في القانون الدولي، وإشتركت منظمة الاتحاد الإفريقي في عديد من المؤتمرات العالمية للبيئة منها مؤتمر ريو دي جانيرو، ومؤتمر كيوتو للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري عام ١٩٩٧[١].

وتعاني القارة الإفريقية من مشاكل أساسية كثيرة أهمها الفقر وتردي ظروف المعيشة وكثرة النزاعات المسلحة بين دول الاتحاد وهي من الأمور التي تساعد على إستفحال المشاكل البيئية والمشاكل التي تعاني منها هذه القارة، هي استنزاف الموارد بسبب الاستخدام غير الموزون للأراضي والمياه والمحاصيل الزراعية، كما إن الحروب تستنزف الموارد الطبيعية والتي تستعمل لشراء السلاح الذي يستخدم في الحرب الأهلية لأغلب دول أفريقيا، والذي يعد العامل الأساسي لتدمير البيئة، وهناك ما يقرب من ٦ ملايين لاجيء يهربون من القارة بسبب الجفاف وتردي الظروف المعيشية والتخلف[٢]، وقد تعاونت منظمة الاتحاد الأفريقي مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل وضع برامج فعالة لحماية البيئة في القارة الأفريقية، خصوصاً وإن مقر البرنامج في نيروبي عاصمة كينيا في القارة الأفريقية، إذ أطلق برنامج الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥م العنان للشراكة الجديدة للتنمية المستدامة في إفريقيا، لضمان التنسيق في عملية الانتعاش الاقتصادي إذ تم الاتفاق على أن تبقى الشراكة الجديدة للتنمية لأفريقيا قائمة للنهوض بجميع سبل التعاون الاقتصادي والاجتماعي والصحي في المستقبل، ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاتصال المباشر والمستمر بالاتحاد الأفريقي لمناقشة قضايا البيئة ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك الدعم الذي يقدمه البرنامج والعمل الذي تقدمه اللجنة المعنية بالصناعة والعلوم والتكنولوجية التابعة (لليونيب) والتي تقوم بدور القناة في تبادل المعلومات حول البيئة بين برنامج الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي[٣]، وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة بدوره الرائد في تقديم المدخلات التقنية والدعم المالي و اللوجستي، أثناء الاجتماعات التحضيرية للجنة التوجيهية للمؤتمرات المعنية بالبيئة في القارة الأفريقية، ومن هذه المؤتمرات المؤتمر المعني بالمياه الذي عقد في أديس أبابا في ديسمبر عام ٢٠٠٣م، والذي أكد على التزام الدول الإفريقية لحل مشكلة المياه في

---

[١] د. صالح محمد محمود، الالتزام الدولي بحماية حقوق الانسان ،دار النهضة ،القاهرة، ١٩٩٨،ص١٤٩ .

[٢] فراس الحديثي، التنظيمات الدولية المعنية بالبيئة في نطاق منظومة الامم المتحدة، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠ ص١١٥.

[٣] ينظر إلى الوثيقة : UNEP/Gc.23/3/Add.7 2005

أفريقيا وأكد على ضرورة تنفيذ خطة جوهانسبيرغ[١]، ويواصل برنامج الأمم المتحدة على تقديم الدعم للطاقة المتجددة، وبخاصة تدعيم الاجتماع الوزاري المعني بالطاقة المتجددة في إفريقية لعام ٢٠٠٤ وبسبب ضعف اقتصاديات معظم دول الاتحاد الأفريقي، تعرضت اغلب دوله إلى أزمات اقتصادية كبيرة تنتج عنها مجاعة قاتلة[٢] .

ويمكن القول على الرغم من إن الجهود التي تستهدف إدماج إفريقيا في الاتحاد العالمي وهو موضع الترحيب، إلا إن المجتمع الدولي يجب إن يعمل من أجل تحديد التزامه الفردي والجماعي، لأقامة الشراكة العالمية مع الاتحاد الأفريقي، من أجل تحقيق التنمية المستدامة للقارة الأفريقية، وهذا يتطلب إحداث تغيرات جوهرية في الممارسات الاقتصادية والتحرك نحو اقتصاد أخضر قليل الكاربون وإستثمار مصادر الطاقة المتجددة [٣].

من جانب أخر عقد برنامج الأمم المتحدة مشاورات مع البلدان الإفريقية حول تغير المناخ حول البلدان النامية، ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، يُنظم برنامج الأمم المتحدة اجتماعات دورية في(مركز ريو للطاقة والمناخ والتنمية المستدامة في أفريقية) وتتضمن الاجتماعات دورة تدريبية لبناء القدرات الفنية والتقنية لمواجهة الاحتباس الحراري في القارة الأفريقية، والعمل في أطار إلية التنمية النظيفة التي تضمنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبناء القدرات التطويرية للمشروعات التنموية في ذلك[٤] .

في ضوء ما تقدم نخلص إلى إن التعاون المستمر لمنظمة الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور مهم في الحفاظ على البيئة، إذ يقدم البرنامج النصيحة والإرشاد إلى دول الاتحاد الأفريقي، ويساعد في تنسيق مبادرات الوكالات المختلفة عن طريق دعم وتطبيق برنامج عمل المؤتمر الوزاري الأفريقي البيئي، الذي يعد الجهاز البيئي الحكومي القائد في مجال حماية البيئة في أفريقيا والذي يستضيف الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة العاملة في أفريقية مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والمنظمات الإقليمية المستقلة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، غير إن ما يؤخذ على منظمة الاتحاد الأفريقي، عدم وجود لجنة دائمة مستقلة تعنى بالأمور البيئية، وضعف تنفيذ القرارات المالية وعدم تنفيذ المعاهدات.

---

[١] ونص إعلان جوهانسبرغ على التزام الأسرة الدولية بخفض عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه للشرب والذين لا يستفيدون من شبكات الصرف الصحية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

[٢] ومنها كينيا، شأنها شأن الكثير من البلدان الأفريقية الأخرى، إذ تواجه تحديات جسام نتيجة تضارب مطالب النمو الاقتصادي والتنمية من ناحية واستدامة البيئة من ناحية أخرى، ولهذا أصدرت كينيا وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة مطبوعات بعنوان " كينيا أطلس بيئتنا المتغيرة " لأستخدامه كأداة في عملية التخطيط والتنمية الوطنية ينظر إلى المصدر السابق الوثيقة السابقة.

[٣] مجلس أدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الخامسة والعشرون لمجلس إدارة برنامج، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، فبراير ٢٠٠٩ ينظر الوثيقة :UNEP.GC.25 /17.

[٤] ينظر إلى الوثيقة : UENP.GC26/3/add7.

خامسا: منظمة الاتحاد الأوربي

تمثل معاهدة روما عام ١٩٥٧ تحولاً في النزعة الغربية إلى التكامل، وتعد معاهدة ماسترخت[١] التي تم التوقيع عليها في اجتماع القمة الأوربية في ٨ شباط عام ١٩٩٢ خطوة كبيرة في مسيرة الإصرار الأوربي نحو الارتقاء بالخطوات المتكاملة الأوربية إلى افق أرحب، إذ تم رسميا في تشرين الأول عام ١٩٩٢م تغيير تسمية المجموعة الأوربية والتي كانت تعرف "بالسوق الأوربية المشتركة إلى الاتحاد الأوربي[٢].

والأتحاد الأوربي ليست دولة فوق الدول أو بديل عن دول الاتحاد القائمة وهو لا يشبه المنظمات الإقليمية الأخرى وذلك بسبب تنازل أعضائه عن بعض شؤونهم السيادية لمؤسسات الاتحاد والتي تمثل مصالحهم المشتركة ككل، كما إن أعمال هذه المنظمة تؤثر بطريقة مباشرة على التشريعات الداخلية للدول الأعضاء في مجلس الاتحاد، فينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد إلغاء ما يخالف أعمال الاتحاد في النظم القانونية الداخلية لدول الاتحاد[٣]. ومنذ تأسيس الاتحاد الأوربي (السوق الأوربية) سابقاً، أولى الاتحاد أهمية كبيرة لمسألة البيئة والحفاظ عليها، والحد من تلويثها وذلك من خلال الاتفاقيات التي أبرمتها دول الاتحاد والمؤتمرات التي نظمتها والأنشطة الأخرى.

ففي ما يتعلق بالمعاهدات عقدت في هذا المجال عدة معاهدات تهتم بالبيئة نذكر منها الأتي:

١- اتفاقية باريس عام ١٩٦٠ للاستخدام السلمي للطاقة النووية، التي عقدت في باريس. والتي تهدف إلى إيجاد السبل الكفيلة للاستخدام السلمي للطاقة النووية والحد من أثارها على البيئة، وكذلك إيجاد نظام تعويضي للمتضررين من الحوادث النووية وتم تعديل الاتفاقية عام ١٩٧٤ و١٩٨٤ .

٢- اتفاقية مكافحة التلوث بعيد المدى للهواء العابر للحدود لعام ١٩٧٩م التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٣م، وجاءت هذه الاتفاقية لتكريس الجهود الأوربية لمكافحة تلوث الهواء بعيد المدى كما تهدف إلى خفض عوامل التلوث في الهواء عن طريق استخدام أقصر الطرق التقنية المتاحة من الناحية الاقتصادية والعلمية، خصوصاً إن غالبية الدول الأوربية هي دول صناعية كبيرة وتنتج ما يقارب ٢٤% من ثاني أوكسيد الكاربون وهو العامل الرئيسي المؤثر في الاحتباس الحراري واستنفاذ الأوزون[٤].

---

[١] هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي وأهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوروبية في نهاية الخمسينات.

[٢] خلف رمضان الجبوري، دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات الدولية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الموصل، كلية القانون، ٢٠٠٢،ص١٨.

[٣] المادة ٦ و٨ من ميثاق الاتحاد الأوربي لعام ١٩٩٢.

[٤] د. محسن افكيرين، النظرية العامة للمسؤولية عن النتائج الضارة عن افعال لايحضرها القانون الدولي مع اشارة خاصة لتطبيقها في مجال البيئة ،ط١دار النهضة، القاهرة،٢٠١٠،ص٢٧٦.

من جانب أخر أنشئت منظمة الاتحاد الأوربي "الوكالة الأوربية للبيئة "وهذه الوكالة متخصصة تتبع الاتحاد الأوربي أنشأت من أجل حماية ورصد ومراقبة البيئة الأوربية ويحكمها مجلس أداري، ويتألف مجلس الوكالة من ممثلي الحكومات الأعضاء في الاتحاد وممثل عن المفوضية الأوربية، وأثنين من العلماء يعينهما البرلمان الأوربي وبمساعدة لجنة العلماء في الاتحاد أنشأت هذه الوكالة في ٢تشرين الاول١٩٩٠، وبدأ عملها عام ١٩٩٤ ويقع مقرها في كوبنهاكن في الدنمارك، وبصفتها هيئة في الاتحاد الأوربي فأن الدول الأعضاء فيها هم أعضاء تلقائيون ألا إن اللائحة التأسيسية التي أنشأت الوكالة أجازت على إمكانية إن تكون الدول الأخرى أيضا أعضاء فيها وذلك عن طريق الاتفاقيات المبرمة بينها وبين الجماعة الأوربية وأصبحت الوكالة في فبراير/تشرين الاول عام ٢٠٠٩ تضم ٣٢ دولة، وتهتم الوكالة بقضايا البيئة عن طريق أجهزة رصد منتشرة في عدد من الدول، كما تتولى تقديم البحوث والدراسات ورصد تغيرات المناخ والأعلام المسبق، وإتخاذ التدابير الأحترازية قبل وقوع الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير، كما لم يغفل الاتحاد الأوربي مسألة البيئة وحمايتها، إذ نص في المادة ٧٣ من ميثاق الحقوق ألأساسية للاتحاد لعام ١٩٩٤ على "إنه يجب أدراج وضمان مستوى عالي لحماية البيئة وتحسين الجودة البيئية في سياسات الاتحاد وفقا لمبدأ التنمية المستدامة[١]،وفي عام ١٩٩٥ صدر عن الاتحاد الأوربي إعلان برشلونة حول التعاون الأور- متوسطي (الأوربي المتوسطي) في جميع المجالات، وبالتأكيد إن البيئة وحمايتها كانت واحدة من هذه المجالات، إذ أكد الإعلان المذكور على وضع برنامج عملي على المديين القصير والمتوسط الأجل في مجال حماية البيئة، والذي يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوربية ويكمل إعماله على المدى البعيد ويتضمن البرنامج خطط علمية لمكافحة تلوث البيئة، والسيطرة على تجريف الأراضي وحرائق الغابات ومكافحة التصحر، وتشجيع البحث والتنمية في مواجهة مشاكل الاختلال المتصاعد للإنجازات العلمية مع الأخذ بمبدأ المنفعة المتبادلة بعين الاعتبار[٢].

وفي هذا السياق ينبغي التذكير بالدور القيادي الذي لعبه الاتحاد الأوربي في مجال البيئة، إذ أقر مجلس أوربا المنعقد في ربيع ٢٠٠٧ مقترحات المفوضية الأوربية بتبني التزام آحادي بخفض الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري للأرض بنسبة ٢٠% خلال عام ٢٠٢٠ بغض النظر عن التوصل إلى أتفاق للفترة اللاحقة لبروتوكول كيوتو[٣]، وإذا أمكن الوصول إلى مثل هذا الاتفاق فأن الاتحاد الأوربي سيكون مستعد لتخفيض انبعاثاته من الغازات الدفيئة بنسبة ٣٠% خلال عام ٢٠٢٠، وفي ذات الإطار

---

[١] الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي الصادر عام ٢٠٠٢.

[٢] عبد الستار يونس الحمدوني، الحماية الجنائية للبيئة، دار الكتب القانونية، الأمارات، ٢٠١٣، ص٣١٦.

[٣] وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)

الأوربي وبدفع من إيطاليا التي كانت تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوربي في عام ٢٠٠٣ تم التوصل إلى إطلاق مبادرة ترمي إلى تشجيع أدراج البيئة بين مواضيع السياسة الخارجية للاتحاد عبر الشراكة غير الرسمية التي تعرف باسم (الشبكة الدبلوماسية الخضراء) المشكلة من الدبلوماسيين الدوليين الذين يهتمون بالبيئة وقد ركزت الشراكة عملها على الطاقات المتجددة وهي تقوم بتنظيم مبادرات اتجاه البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي لتعزيز موقف الاتحاد الأوربي في المفاوضات الجارية في العديد من المؤتمرات الدولية، وقد عدت الشبكة اليوم أنموذجاً للدبلوماسية الأوربية[١].

وفي عام ٢٠٠٨ اقترحت المفوضية ألأوربية على الاتحاد الأوربي بتخصيص خمسة مليارات يورو لمساعدة شركات تصنيع السيارات على صناعة سيارات صديقة للبيئة[٢]، وبموجب هذه المبادرة سيقدم بنك الاستثمار الأوربي قروضا لتمويل عملية التصنيع الخاصة بتكنولوجية السيارات لتحسين السرعة والأداء لهذه السيارات، وقد سعت دول منظمة الاتحاد الأوربي إلى تطوير التكنولوجية وتوجهت نحو المجالات المتجددة للطاقة التي تكون إقل ضرراً للبيئة، ويعود سبب ذلك إلى الاهتمام بحماية البيئة لهذه الدول بسبب الإضرار الناجمة عن تغير المناخ ، الذي أصاب بعض دول الاتحاد مثل إسبانيا، البرتغال، اليونان، إيطاليا، وقد شملت هذه الأضرار التغير في توزيع الغطاء النباتي تبعاً للتغير في درجات الحرارة وإرتفاع مستوى سطح البحر.

لقد كان للحركة النشطة للأتحاد الأوربي دور في بلورة موقف داعم لأتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو[٣].

كما إن لمنظمة الاتحاد الأوربي دوراً مهماً في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، إذ إن اغلب دول الاتحاد صادقت على الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، وذلك عن طريق المساعدات التي يقدمها الاتحاد متمثلة بدوله والتي بلغت ٢٠٤ مليار يورو في السنة، وعلى مدى ثلاثة سنوات ابتداءاً من عام ٢٠١٠، وهذا القرار تم اتخاذه في ختام فعاليات قمة الاتحاد الأوربي لتغير المناخ التي اختتمت أعمالها في بروكسل وبمشاركة رؤساء دول وحكومات الاتحاد في إعمال المؤتمر، وهذا يعني أن الأوربيين يساهمون بثلث المساعدات

---

[١] الشبكة الدبلوماسية الخضراء تقرير على الموقع الإلكتروني:www.esterrit /MAE/AR L politicu

[٢] وقد صرح بذلك (خوسيه مانويل باروزو) رئيس المفوضية الأوربية خلال مؤتمر صحفي عقد لهذه المناسبة وقال بأنه "يتعين علينا صناعة سيارات أكثر حداثة، وأكثر صداقة للبيئة " كما نوه يجب على دول الاتحاد تمويل التصنيع من خلال خفض الضرائب التي تفرض على تسجيل السيارات للمزيد من التفاصيل ينظر عبد الستار يونس الحمدوني، مصدر سابق، ص٢١٩.

[٣] سلافة طارق الشعلان، الحماية الدولية من ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلبي الحقوقية ،ط١لبنان، ٢٠١٠، ص٧٠ .

العالمية للدول الفقيرة، في إطار المفاوضات الدولية الجارية حول مسألة مكافحة الاحتباس الحراري[١].

ويمكن القول إن دول الاتحاد الأوربي الغنية عندما تقوم بذلك لا يعني أكراماً منها للدول الفقيرة وإنما هي التزامات قطعتها على نفسها في عديد من المؤتمرات الدولية منها مؤتمر الريو ومؤتمر قمة الأرض الثانية في كوبنهاكن لعام ٢٠٠٥، نخلص مما تقدم إن منظمة الاتحاد الأوربي تعد من أهم المنظمات القارية التي لها الاهتمام الوافر في البيئة، ورغم هذا الاهتمام ألا إن دول الاتحاد تعد الملوث الأول للبيئة بسبب التقدم العلمي المتصاعد يوم بعد يوم .

الخاتمة :

وبهذا نكون قد أنهينا بحثنا الموسوم ب(دور المنظمات الدولية في حماية البيئة) أملين إن يكون هذا البحث قد حقق الغاية المرجوة منه وقد خرجنا في بحثنا هذا بجملة من الاستنتاجات والمقترحات نلخصها فيما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات:

١- حق الأنسان في البيئة أصبح من الحقوق الأساسية، فيجب الحفاظ على ذلك الحق من قبل المنظمات الدولية واللجان التابعة لها وتطوير الأجهزة الرقابية .

٢- للمنظمات الدولية دور مهم في أعداد الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، ويتضح دور المنظمات الدولية الذي يتحرك في جانبين، الجانب الأول هو الجانب القانوني والذي يتجسد عن طريق التوصيات والقرارات والأتفاقيات الدولية، أما الجانب الثاني فهو الجانب الهيكلي في ضوء أنشاء الأجهزة الفعالة لحماية البيئة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تم إنشاؤه عام ١٩٧٢.

٣- إن البيئة العالمية والموارد الطبيعية من المشاعات ويجب الحفاظ عليها كونها تعد تراث مشترك للإنسانية .

٤- تحاول المنظمات الدولية، وقف تدهور حالة البيئة في ضوء معالجة المشاكل التي تواجهها الدول والتي تتميز بالتداخل.

٥- في الوقت الذي أنشئت فيه المنظمات الدولية خلت مواثيقها من أساس قانوني لحماية البيئة، فاستمدت حماية البيئة من الاتفاقيات وعن طريق الأعراف الدولية والقرارات التي تصدرها المؤتمرات الدولية .

---

[١] د.عدنان عباس النقيب، الحماية الدولية لوقف ظاهرة الاحتباس الحراري، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة، بغداد، العدد٣٢، ٢٠١٢، ص٧٢ وما بعدها.

ثانياً: التوصيات :

١- لابد من إن تؤخذ الظروف الخاصة للبلدان النامية في عين الاهتمام وتوفير ما تحتاج إليه تلك البلدان، وتلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان من أجل وفائها بالتزاماتها البيئية.

٢- على المنظمات الدولية إن تحث الدول على زيادة مساهماتها المالية وأبداء مرونة في التمويل وتزويد برنامج الأمم المتحدة بالدعم المالي من اجل السيطرة على المشاكل البيئية ووضع الحلول لها.

٣- ندعو جميع الدول – وهم اعضاء في منظمة الأمم المتحدة الى دمج جميع القرارات والتوصيات الخاصة بقضايا البيئية في تشريعاتها الداخلية .

٤- ندعو إلى أنشاء محكمة بيئية جديدة وإعطائها الصلاحيات الواسعة، في ضوء إعطاء الحق لجميع أشخاص القانون الدولي المعنوية والطبيعية بما فيها المنظمات غير الحكومية للترافع أمامها، وإعطائها صلاحيات أوسع للنظر في جميع الأمور البيئية وجعل قراراتها ملزمة للجميع .

٥- نوصي بأنشاء منظمة جديدة تسمى "منظمة البيئة العالمية" على غرار منظمة الأمم المتحدة تتمثل بجميع الدول في العالم، وتكون مهامها حفظ البيئة وحمايتها ومعالجة الأخطار البيئية التي تهدد الكرة الأرضية، والقضايا التي يتعين معالجتها في هذا الشأن .